افتتح مشروع المختبر المركزي لفحص وتحليل الأغذية المستوردة

الشعلة: حريصون على توفير الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين والمحافظة على صحتهم وسلامتهم

الشعلة مفتتحاً مشروع المختبر المركزي لفحص الأغذية

وخلال جولته في المختبر

■ البلدية تسعى لتوفير فرص عمل لشبابنا عبر المشاريع الصغيرة التي ستطلقها في المرحلة المقبلة

■ حدثنا جميع لوائحنا وأنظمتنا لتسهيل المهام على المراجعين وتخفيف فترة الدورة المستندية

أكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة أمس حرص الحكومة على توفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين والمحافظة على صحتهم وسلامتهم عبر استحداث مشاريع وحلول مبتكرة تضمن هذا الهدف وتحقق رؤية "كويت جديدة 2035".

وقال الوزير الشعلة في كلمته بافتتاح مشروع المختبر المركزي لفحص وتحليل الأغذية المستوردة إن المشروع أحد أهم المشاريع التي أنشأتها البلدية وفق أحدث التصاميم والتقنيات في منطقة الشرق الأوسط ويأتي ضمن سلسلة مشاريع البلدية التي سوف تفتتحها قريبا.

وأوضح أن هذا المشروع سيكون سدا منيعا وخط الدفاع الأول لحماية صحة وسلامة المواطنين والمقيمين ويحقق مقومات الحياة الأساسية والتميز مؤكدا حرص البلدية على توفير فرص عمل للشباب الكويتي عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ستطلقها البلدية في المرحلة المقبلة.

وأضاف أن بلدية الكويت حدثت جميع لوائحها وأنظمتها حسب قانون البلدية "33" لسنة 2016 كما تم العمل على اصدار تراخيص البناء الكترونيا الى جانب التراسل الالكتروني بين قطاعات البلدية المختلفة من ناحية والجهات الحكومية من ناحية اخرى في سبيل تسهيل المهام على المراجعين وتخفيف فترة الدورة المستندية.

وذكر أن تصنيف الكويت تقدم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي من المرتبة 97 الى 83 وذلك بفضل العاملين في البلدية الذين يسعون الى تطوير الانظمة.

وأعرب الشعلة عن الشكر والتقدير لمهندسي البلدية وجميع العاملين فيها على جهودهم الجبارة والانجازات الرائعة التي قاموا بها لتطوير العمل.

وفي تصريح صحفي على هامش الافتتاح قال الوزير الشعلة ان المشروع الذي افتتح اليوم سيتم تسليمه الى الهيئة العامة للغذاء والتغذية والجهات المختصة لتشغيله مبينا انه المختبر الحكومي الاكبر في البلاد وسيساهم في القضاء على الأغذية الفاسدة عبر مختبراته المختصة بتحليل جميع الاغذية.

وأشار الى اهم المشاريع التي ستقوم البلدية بافتتاحها قريبا ومنها مبنى المجلس البلدي الذي يلبي طلبات رئيس واعضاء المجلس البلدي ويحتوي على قاعات رئيسية للاجتماعات ومكاتب وصالات متعددة وقاعات تدريب فضلا عن مشروع انجاز في منطقة الري لخدمة الشباب وعطاءاتهم.

من جانبها قالت المديرة العامة لشؤون قطاع المشاريع في البلدية نادية الشريدة في كلمة مماثلة ان مشروع المختبر الحيوي تقدر مساحته ب 22 الف متر مربع ويقع في منطقة الشويخ الصناعية ويعمل وفق احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة.

واضافت الشريدة ان مشروع المختبر مراقب بالكاميرات على مدار 24 ساعة من الداخل والخارج مع استخدام نظام التحكم لدخول مناطق المختبر المختلفة.

وذكرت ان المشروع يتميز باعلى درجات السرية التامة والدقة وعدم تدخل اي عنصر بشري يمكن ان يؤثر على سلامة عملية استلام وفحص العينات ونتائجها.

وبدوره قال مدير مشروع المختبر المركزي عبدالرحمن المطيري ان المشروع يتكون من مبنيين رئيسيين هما مبنى المختبر الذي يشتمل على سرداب وثلاثة ادوار بمسطح بنيان يصل الى 17 الف متر مربع ويضم 32 مختبرا الى جانب غرف الخدمات الخارجية.

واضاف المطيري ان المبنى الاخر خاص بإدارة الاغذية المستوردة مبينا ان الطاقة الاستيعابية لمواقف السيارات لمشروع المختبر المركزي تصل الى 264 موقفا.

البلدية كسبت الرهان .. وأزالت بناية «خيطان»

مجددا وعلى رؤوس الأشهاد وتحصنا بالقضاء وتنفيذا لأحكامه وترسيخا للثقة النوعية التي شهدتها بلدية الكويت خلال السنوات الماضية وتأكيدا على أن عقارب الساعة لن تعود الى الوراء قامت آليات البلدية بمواصلة هدم البنايات المخالفة للوائح البناء اذ قصدت احداها في منطقة خيطان لتأكيد استمرار نهج فرض هيبة القانون بكلمته وقالت المستشار بالإدارة القانونية بالبلدية ورئيس لجنة المخالفات المشكلة بموجب قرار إداري عمشاء المطيري والتي تواجدت على رأس فريق اللجنة في ميدان الهدم قالت : جئنا للإشراف ميدانيا على تنفيذ حكم قضائي نهائي واجب التنفيذ قضى بإزالة احدى البنايات الاستثمارية بالكامل لمخالفتها لقانون ونظم البناء وتمثلت المخالفة بقيام المالك بالبناء بما يزيد عن النسب المقررة حسب نظام البناء فضلا عن قيامه بعمل تقطيعات داخلية لكل وحدة بما يتعارض مع لوائح البناء

وأشارت المستشار المطيري الى ان البلدية اختصمت المالك منذ العام 2012 بقضية حملت رقم 7804 جنح / 3771 بلدية وأضافت : وقد استوفت القضية كل اجراءات التقاضي الى أن صدر الحكم النهائي بالإزالة وأصبح واجب التنفيذ على نفقة المالك وهذا مابلغناه ونفذناه اليوم فرضا لهيبة القانون وتحقيقا لمبدأ العدالة

وناشدت المطيري أصحاب العقارات الإلتزام بقانون ولوائح ونظم البناء وقالت : القانون 33/ 2016 تضمن عقوبات صارمة على مثل هذه المخالفات وتبدأ هذه العقوبات فور تحرير المخالفة بوضع بلوك داخلي لجميع معاملات المخالف في البلدية ثم بعد صدور الحكم تقوم النيابة العامة وبالتعاون مع البلدية بوضع بلوك على معاملات المخالف المحكوم عليه في كافة مؤسسات الدولة الحكومية ثم وبالتعاون بين كل من البلدية والنيابة العامة وادارة التنفيذ الجنائي يبدأ العمل على تنفيذ الحكم الصادر في حق مخالفي أنظمة البناء من خلال اتباع الاجراءات المرسومة قانونا

الشيتان : الاتفاقية تعتبر منصة موحدة بين الطرفين لخدمة تعاملات المشمولين برعايتنا

«شؤون القصر» و«الائتمان» وقعا بروتوكولاً للربط الإلكتروني وتطوير الخدمات

مدير عام «شؤون القصر» ومدير عام بنك الائتمان عقب توقيع الاتفاقية

وقعت الهيئة العامة لشؤون القصر وبنك الائتمان أمس بروتوكول تعاون يسعى إلى الربط الإلكتروني لتطوير الخدمات ومواكبة رؤية "كويت جديدة 2035".

وقال المدير العام للهيئة براك الشيتان في تصريح صحفي عقب التوقيع إن الاتفاقية تعتبر منصة إلكترونية موحدة بين الهيئة وبنك الائتمان لخدمة تعاملات المشمولين برعاية الهيئة فيما يخص خدمات بنك الائتمان.

وأكد الشيتان أن هذه الخطوة تعتبر نقلة نوعية في تكامل الجهات الحكومية لتقديم خدمات إلكترونية متطورة لمصلحة جهود المتعاملين بين الهيئة والبنك.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف إن الاتفاق الجديد ينقل مستوى التعاون والتنسيق بين الجانبين إلى مرحلة جديدة.

وأوضح المضف أن الاتفاق يكفل لهيئة (القصر) تقديم طلبات الحصول على القروض العقارية ومتابعتها نيابة عن أسرة القاصر ودون الحاجة إلى مراجعة البنك وذلك لتخفيف العبء عن الأسرة وتسهيلا للمعاملات.

وذكر أن الخطوة تترجم عمليا حرص إدارة البنك على تطبيق الخدمات الإلكترونية بما يواكب التطورات ويحقق رؤية الدولة ومصلحة المواطنين.

وبين أن الربط يختصر خطوات الحصول على القرض من ثماني خطوات إلى خطوتين فقط ويرفع العبء كليا عن القاصر بحيث تتحمله الهيئة التي ستقدم الطلب مرفقا بالمستندات المطلوبة نيابة عن المقترض وتاليا يخطر البنك الهيئة لإرسال مندوب لتوقيع عقد القرض.

وأكد أن هذه الخطوة تعتبر نموذجا يحتذى للتعاون البناء والإيجابي بين الهيئات والمؤسسات الحكومية لتقديم خدمة نموذجية إلى المواطنين وبالصورة المثلى.

ضمن المرحلة الأولى للخطة التشغيلية للشركة

«ضمان» افتتحت أول مراكزها للرعاية الصحية الأولية بحولي

افتتحت شركة مستشفيات الضمان الصحي "ضمان" أمس أول مراكزها للرعاية الصحية الأولية في محافظة حولي ضمن المرحلة الأولى للخطة التشغيلية للشركة التي تشمل افتتاح خمسة مراكز في المحافظات الست.

وأعرب الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة الدكتور محمد القناعي في تصريح صحفي بهذه المناسبة عن سعادته بافتتاح أول مركز ضمان يقدم رعاية صحية شاملة وفق خطة تتواكب مع متطلبات التنمية والتوسع الديمغرافي في البلاد.

وقال القناعي إن قياس درجة نجاح النظم الصحية يرتبط بحسن الأداء والجودة التي توفرها خدمات الرعاية الصحية الأولية مؤكدا حرص (ضمان) على تقديم خدمات صحية بمستويات عالية بالتعاون مع مؤسسات عالمية لضمان جودة الخدمات المقدمة.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة (ضمان) مطلق الصانع في تصريح مماثل إن الشركة أنهت استعداداتها الطبية والإدارية واللوجستية بشكل متكامل لاستقبال المرضى والمراجعين وانطلاق عمليات التشغيل التجاري كمرحلة عملية وتحضيرية تمهيدا لتحقيق الهدف والغرض الرئيسي من إنشاء الشركة.

وأوضح الصانع أن (ضمان) تعمل باعتبارها واحدة من مشاريع خطة التنمية وفق استراتيجية تحديث خدمات الرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية بما يفيد قطاع الرعاية الصحية عموما.

وزير الشؤون يلغي قرار حل جمعية السلام للأعمال الخيرية والإنسانية

سعد الخراز

ألغى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز قرار الوزارة بحل جمعية السلام للأعمال الخيرية والإنسانية.

ونص القرار الوزاري على إلغاء القرار الوزاري رقم 132/ا لسنة 2018 بحل الجمعية تنفيذا للحكم رقم 6439/ 2018 إداري /6 والمؤيد استئنافيا بالحكم رقم 374/ 2019 إداري عقود وطعون أفراد /2.

اشترطت لمزاولة مهنة سمسار أن يكون كويتياً ولا يعمل بأي جهة حكومية

«التجارة» تصدر لائحة تنظيم أسواق مزادات الأسماك

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان امس لائحة تنظيم أسواق مزادات الأسماك، والتي ستطبق بحلول 30 يناير 2020، حيث قالت الوزارة في بيان صحافي، إن القرار تضمن 38 مادة.

وفي تفاصيل القرار، فقد حظرت المادة 2 بيع الأسماك والروبيان والقشريات في أسواق مزادات الأسماك إلا بواسطة سمسار مرخص له بذلك من وزارة التجارة ومقيد في السجل المعد لهذا الغرض، وفي الزمان والمكان المخصصين للمزاد، والتي يحددها مراقب المزاد، مؤكدة أنه «لا يجوز مزاولة مهنة السمسرة في أسواق مزادات الأسماك إلا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة ومرخصا له لممارسة هذا النشاط».

وأضافت أنه يشترط فيمن يقيد في السجل أن يكون كويتيا، ويستثنى من ذلك مواطنو دول مجلس التعاون، وأن يكون كامل الأهلية، وحسن السيرة والسلوك، وألا يكون موظفا لدى إحدى الجهات الحكومية، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يرد إليه اعتباره، وألا يكون قد سبق مجازاته بعقوبة الشطب من السجل، ما لم تكن قد انقضت 5 سنوات على تاريخ تنفيذ العقوبة، بالإضافة لتقديم الشهادة الصحية.

وذكرت أن الشروط ذاتها يجب توافرها في مساعدي السمسار عند تقديم طلب التصريح لهم بالقيام بأعمال السمسرة، لافتة إلى إنشاء سجل خاص في وزارة التجارة يقيد فيه اسم السمسار وبياناته الخاصة لدى وزارة التجارة، ويدون في هذا السجل اسم السمسار وأسماء مساعديه أو ممثلي البسطة أو الشركة أو المطعم، وتصدر وفقا لهذه البيانات بطاقات هوية تعريفية لكل سمسار أو مساعد أو ممثل يعمل لدى أي من الشركات والمكاتب المرخص لها بأعمال المزايدة أو السمسرة.

ويكون اعتماد البطاقات التعريفية وفقا لتصنيف الفئات العاملة في هذا الشأن بالأصالة أو بالوكالة من المساعدين المصرح لهم بذلك وفقا للفئات التالية: (سمسار / مساعد سمسار / بائع بسطة / ممثل مطعم / ممثل شركة).

وقالت «التجارة»، إن رسم القيد في السجل 20 دينارا تؤدى عند تقديم الطلب، ويسدد المرخص له مقابل إصدار الترخيص رسما قدره 50 دينارا، كما يسدد المرخص له مقابل تجديد الترخيص رسما قدره 50 دينارا.

ويسدد مقابل إصدار أو تجديد أو تغيير أو استبدال الهوية التعريفية مبلغا وقدره 10 دنانير، مضيفة أنه تصدر بطاقات الهوية التعريفية المشار إليها في المادة 5 لمدة سنة يتم تجديدها سنويا موضحا بها النشاط المرخص به والسوق أو النطاق الذي يزاول فيه المرخص له نشاطه واسم ورقم المكتب بالسوق الذي يزاول فيه السمسرة / المزايدة، أو العنوان المختار لمقر عمله.

أكدت أنها لم تتأثر بالإضراب الذي دعا إليه بعض موظفيها

«الطيران المدني»: حركة الملاحة طبيعية في مطار الكويت

حركة الركاب زادت بالمطار 6 ٪ خلال أكتوبر

قالت الإدارة العامة للطيران المدني إن حركة الملاحة في مطار الكويت الدولي أمس تعمل بشكل طبيعي مؤكدة أن عمليات التشغيل في مرافق المطار لم تتأثر بالإضراب الذي دعا إليه بعض موظفي "الطيران المدني".

وأوضح نائب المدير العام لشؤون مطار الكويت الدولي في "الطيران المدني" صالح الفداغي في بيان صحفي أن حركة الركاب شهدت تسيير 19 رحلة في مواعيدها المجدولة منها خمس رحلات قادمة و 14 رحلة مغادرة.

وأشاد الفداغي بجهود جميع الموظفين العاملين في مطار الكويت الذين حافظوا على كفاءة التشغيل مؤكدا مواصلة الجهود في سبيل رفع وتطوير قدرات الموظفين والمحافظة على حقوقهم ومكتسباتهم.

وكانت (الطيران المدني) أعلنت يوم أمس الأول توحيد البدلات للعاملين بنظام النوبة في مطار الكويت الدولي وبرج المراقبة والرادار.

من جانب آخر أعلنت الإدارة العامة للطيران المدني زيادة حركة الركاب في مطار الكويت الدولي بنسبة 6 في المئة خلال شهر أكتوبر الماضي إذ بلغ إجمالي عدد الركاب 1159148 راكبا مقابل 1019181 راكبا في أكتوبر 2018.

وقال نائب المدير العام للإدارة لشؤون سلامة الطيران والنقل الجوي وأمن المطار عماد الجلوي في بيان صحفي أمس إن حركة الركاب القادمين بلغت 588764 راكبا في أكتوبر مقابل 569945 راكبا خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأضاف الجلوي أن حركة الركاب المغادرين بلغت نحو 570384 راكبا مقابل 521236 راكبا في ذات الشهر من العام الماضي.

وأوضح أن إجمالي حركة الطائرات التي تم تشغيلها من وإلى مطار الكويت الدولي في أكتوبر بلغ 10351 رحلة مقابل 9707 رحلات في ذات الفترة من العام الماضي مبينا أن عدد الرحلات التجارية القادمة والمغادرة بلغت نحو 9646 رحلة مقابل 9031 رحلة. وذكر أن حركة الشحن في مطار الكويت الدولي بلغت في أكتوبر الماضي نحو 19ر8 مليون كيلوغرام مقارنة مع نحو 20 مليونا في ذات الفترة من العام الماضي.

وبين أن حركة الشحن الوارد في أكتوبر الماضي بلغت 16 مليون كيلوغرام مقارنة مع 16ر2 مليون في الفترة المماثلة من 2018 في حين بلغت حركة الشحن الصادر 3ر7 ملايين كيلوغرام.